

وازاء هذه المشكلة التنفيذية واستمرار تباين الزيران ، وضع الرئيس بالتعاون مع اللواء غنيم خطة عمل تضمن عودة الاوضاع الى طبيعتها ضمن جدول زمني معين ، ولكن الرئيس اثر اعداد المناخ اللازم لتنفيذ الخطة قبل البدء بوضعها موضع التطبيق ، حتى يضمن النجاح وعدم الاحتكاك . وكان عليه ان يترث حتى يتم تشكيل « قوات الردع » واستكمال الوحدات المشتركة فيها . وبادر الامين العام للجامعة العربية في ٣٠ - ١٠ بتوجيه رسائل الى الحكومات المشتركة في « قوات الردع » طالبا الاسراع في ارسال هذه القوات .

وبدا الوضع في مطلع تشرين الثاني غامضا . فقرارات القمة لم توقف اطلاق النار ، و « قوات الردع » لا تزال بعيدة عن لعب دورها كعنصر ضاغطة على الموقف . وتصلب موقف العراق ازاء مقررات القمة ، وسحب في ١ - ١١ رئيس البعثة الدبلوماسية العراقية في دمشق ، واذاغت سوريا ان دوريات عسكرية عراقية كثيفة ظهرت على الحدود العراقية السورية .

وفهم انصار استمرار القتال تمهل الرئيس بشكل خاطيء . فتابعوا التراشق بالمدفعية ونصب المتاريس على الطرقات . ولم يعوا جيدا تصريح ممثل الجامعة العربية د . حسن صبري الخولي « بان قوة الردع ستعمل بشكل عادل وعلى جميع الاراضي اللبنانية ، وانه لن يكون هناك تساهل بالنسبة الى السلام » وان الخطة الامنية « ستنفذ بانحسنى او بالقوة » . وكانوا يعتقدون ان بالامكان تسخير الوضع من جديد ، وقضيم السلام بالتدرج .

وفي مرحلة اعداد الاجواء الملائمة لعمل قوات الردع ، حاولت المقاومة والحركة الوطنية اقناع الدول العربية بارسال اكبر عدد ممكن من القوات . كما حاولت « القوات

اشترك فيه ممثلون عن الكتائب والتنظيم ، والاحرار والجيش اللبناني وحراس الارز ، والدرك والامن العام ، والمدعي العام العسكري . وقرر المجتمعون انشاء « مجلس امن قومي » يتولى مهمة الحفاظ على الامن في المناطق الواقعة تحت سيطرتهم ، ورفض دخول اي قوة عربية الى هذه المناطق . وجاء هذا الرفض على اساس ان المؤتمرات العربية ، وخاصة مؤتمر الرياض والقاهرة ، اعتبرت ان هناك فريقين متنازعين في لبنان ، بينما اعتبر المجتمعون ان هناك لبنانيين « غرباء » معتدين ، ومهمة قوى الامن العربية ينحصر في رد « الغرباء » المحتلين وردعهم عن اللبنانيين القيمين في بيوتهم . وتطرق المجتمعون الى بحث احياء المخافر ، وتسليح قوى الامن ، وانشاء قوة عسكرية رادعة ، وتسليم الحواجز الى السلطات الامنية ، ومنع تدخل عناصر الاحزاب والمنظمات المسلحة في الشؤون الامنية الداخلية الا بناء على طلب السلطات المختصة . وتوحيد جهاز الاستقصاء الخاص بتقصي الجرائم ، ولا سيما الجرائم التي تمس سلامة الوطن وامن « القوات الانعزالية » . وكان المجتمعون يتصورون ان « قوات الردع » ستتحرك على محور واحد ، وتقبل مشاركتهم في الحفاظ على الامن .

ويبرز خلاف جديد مع بدء تنفيذ القرارات ، على « من يبدأ التنفيذ ؟ » ورأى اركان « جبهة الكفور » ان يبدأ الفلسطينيين اولا لظهار حسن نياتهم ، ويعدها تباشر الجبهة بالتنفيذ . ورفضت المقاومة والحركة الوطنية تجزئة التنفيذ . واقترحتم انسحابات شاملة ومتوازنة ، على ان يتم فتح الطرق وتأمين سير المرافق العامة دفعة واحدة وبمبادرة كلا الطرفين ، كي تحل « قوات الردع » محل المنسحبين .